

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا.. إلى أين

في محاضرتنا سنتحدث عن موجات اللجوء الفلسطيني ، والتوزيع الجغرافي للاجئين في سوريا والقوانين الناظمة ، وصولاً الى تداعيات تحولات المشهد السوري خلال السنوات الاربع الماضية على اللاجئين الفلسطينيين .

لكن قبل ذلك سنتطرق إلى بعض المؤشرات ذات الدلالة على اتجاهات تطور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية . وفي جانب من محاضرتنا سنحاول الإطالة على المسارات الحرجة التي مرّ بها اللاجئون الفلسطينيون منذ عام 1948، مروراً بالثورة السورية ، وسنحاول بعد ذلك الحديث عن آفاق المستقبل.

قدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا في عام 2014 بنحو 530 ألف لاجئ فلسطيني . وبالنسبة للتوزيع الجغرافي ، تشير المعطيات ، إلى تركيز 67 في المئة من إجمالي مجموع اللاجئين في العاصمة السورية دمشق ، والمخيمات القائمة في ضواحيها مثل اليرموك، سبينة، جرمانا، خان الشيخ، السيدة زينب، ذنون، الرمدان، الحسينية . في حين يتوزع الباقون (33 في المائة) على المحافظات الأخرى : اللاذقية، حلب، حماه، حمص، درعا، والمخيمات القائمة فيها . بشكل عام، يتركز في تسعة مخيمات معترف بها من قبل الوكالة في سوريا نحو 30 في المئة من إجمالي مجموع اللاجئين في سوريا ، وترتفع النسبة الى 60 في المئة إذا أخذنا في الاعتبار مجموع سكان مخيم اليرموك من اللاجئين الفلسطينيين ، الذي لا يعتبر مخيماً وفق تعريفات الاونروا نظراً لوجود بلدية تتبع وزارة الإدارة المحلية السورية . وتشير الاونروا ان مجموع سكان مخيم اليرموك قد وصل في منتصف عام 2012 إلى نحو 151 ألف لاجئ فلسطيني، إضافة إلى نحو 150 ألف سوري وفق تقديرات بلدية اليرموك .

1 - موجات اللجوء

وصل العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا إثر نكبة 1948، والافتتاح القسري الذي تعرض له الشعب الفلسطيني ، حيث طبق الصهيونيون سياسة سكانية قامت على الاقتلاع والتطهير العرقي، وأدت فيما أدت إلى اقتلاع وطرد 850 ألفاً من الفلسطينيين خارج أرضهم، وصل من بين هؤلاء 85 ألفاً إلى سوريا، يمثلون 10 في المئة من اللاجئين في العام المذكور ، واستمرت عمليات ترحيل محدودة للفلسطينيين إلى سوريا، حتى نهاية النصف الأول من الخمسينات، وثمة 90 في المئة من اللاجئين الفلسطينيين في سورية من الجليل والساحل الفلسطيني .

مرة أخرى ونتيجة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية، مرتبطة بما يتعرض له الشتات الفلسطيني من أزمات، جاءت إلى سوريا عام 1956، أعداد من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان ودول مضيقة أخرى للاجئين، وشكل هؤلاء فئة خاصة من حيث تعامل القانون السوري معهم، وإن كانوا قد أضيفوا إلى الكتلة الأساسية التي وفدت سنة 1948، والسنوات التي تلتها . وإثر عدوان 1967 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطرد 460 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة - حسب معطيات الجامعة العربية وبخاصة الصادرة عن صندوق النقد العربي في عام 1991 - . وأدت عمليات الطرد القسري الجديدة إلى مجيء أعداد أخرى من الفلسطينيين إلى سوريا. وبسبب الأحداث التي شهدتها الأردن عام 1970 وفد إلى سوريا أعداد قليلة من النازحين الفلسطينيين.

تشير دراسات وتقديرات غير رسمية إلى ان مجموع النازحين الفلسطينيين إلى سوريا من الضفة والقطاع ، قد بلغ نحو 63 ألفا خلال عام 2012 ، لكن قسماً كبيراً من هذه الفئة نرح إلى مصر ومن ثم إلى قطاع غزة خلال السنوات الثلاث الماضية من عمر الثورة السورية ، بسبب الاعتداءات من قبل النظام السوري على تجمعات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

2 - القوانين الناظمة

أتاحت القوانين السورية بشكل عام للاجئ الفلسطيني منذ عام 1948 دخول سوق العمل السوري تماماً كما هي حال العامل السوري، وهذا ما كان يتميز به اللاجئين الفلسطينيين في سوريا المسجلون في سجلات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بباقي تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء المختلفة. وبحسب أوقات اللجوء إلى سوريا، فإنه يمكن التمييز بين أربع فئات من اللاجئين الفلسطينيين والنازحين، علماً أن التصنيف المرتبط بأوقات اللجوء ينسحب على تصنيف آخر في التعامل القانوني معهم:

أولاً: فئة اللاجئين الذين وفدوا إلى سوريا في عام 1948: يشكل هؤلاء الكتلة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وتشرف على تنظيم شؤونهم مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين، حيث تم تأسيسها بمرسوم جمهوري عام 1949 "غايتها تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم". وجميع أفراد الفئة المشار إليها تقريباً مسجلون في قيود الاونروا .

صدر القانون 260 لعام 1956، الذي ساوى بين العربي الفلسطيني اللاجئ، والمواطن السوري، في كافة المجالات الوظيفية، والمهنية، والعلمية عدا أمور تخص الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشعب، مع الاحتفاظ بالجنسية العربية الفلسطينية، لكن في مقابل ذلك يحق للاجئ الفلسطيني الانتخاب والترشيح في كافة الاتحادات والنقابات في سوريا.

يؤدي اللاجئون الذين وفدوا الى سوريا في عام 1948 خدمة إزامية عسكرية في جيش التحرير الفلسطيني الذي تشكل في أيلول من عام 1969 ، ويحصل اللاجئون الفلسطينيون في سورية على وثائق سفر خاصة بهم ، لتسهيل الانتقال من وإلى سوريا، ولا تقييد على حركتهم داخل البلد حتى عام 2012 ، كما كان لهم الحق في العمل، والتدرج إلى أعلى الدرجات في السلم الوظيفي . ويشار إليهم دوماً بعبارة: "من هم في حكم السوريين" وخاصة عند التسجيل في المعاهد والجامعات السورية المختلفة . وفي هذا السياق ثمة سهولة في الانتساب للجامعات والمعاهد السورية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وفي كافة الكليات العلمية والإنسانية، الأمر الذي يحسن الظروف لدخول سوق العمل السوري أمام المعروض من قوة العمل الفلسطينية السنوية . لكن شهد سوق العمل السوري تحولاً كبيراً خلال السنوات الخمس الأخيرة ، حيث تمّ رفض أي طلب توظيف جديد للاجئين خصوصاً في وزارة الاعلام .

ثانياً: أما الفئة الثانية للاجئين فهي الفئة التي أتت إلى سوريا في عام 1956: وتم تسجيل هؤلاء على قيود مؤسسة اللاجئين وعلى قيود "الأونروا"، وينطبق عليهم ما ينطبق على المنتسبين إلى الفئة الأولى، ماعدا أنهم لا يستطيعون دخول سوق العمل، إلا من خلال التعاقد بصفة مؤقتة . وهذا يعني أنهم لا يستطيعون التدرج في وظائف حكومية، ولا يخضعون لخدمة الإزامية في جيش التحرير الفلسطيني، ونسبة كبيرة من هذه الفئة أتت من لبنان للانضمام إلى أقاربهم من اللاجئين في سورية.

ثالثاً: أما الفئة الثالثة فهي: فئة نازحي عام 1967: بالنسبة لمن استطاع التسجيل على قيود المؤسسة من هؤلاء بطرق مختلفة ، فإنه يعامل معاملة فئة اللاجئين عام 1956، أما بالنسبة لغير المسجلين، فإنهم يعاملون معاملة الأجنبي، إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة) ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية (المؤقتة). وتشمل هذه الفئة النازحين الفلسطينيين الى سورية بعد احتلال الجيش الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في الخامس من حزيران من عام 1967.

رابعاً: شكل نازحو عام 1970 من الفلسطينيين إلى سوريا الفئة الرابعة والأخيرة، وتعتبر أوضاع هذه الفئة، الأكثر تعقيداً، إذ أن الغالبية العظمى منهم لا تملك وثائق، بعد إلغاء أو انتهاء صلاحية جوازات السفر الأردنية التي كانوا يحملونها. أما الجزء الآخر فيحمل وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين تصدر عن الحكومة المصرية (بالنسبة لأبناء قطاع غزة). وكان يتوجب على حملة الوثائق المصرية، تجديد إقامتهم في سوريا دورياً كل سنة . وثمة تقييدات على دخوله م سوق العمل، وإن كانوا لا يعانون تمييزاً في الخدمات الصحية والتعليمية . أما من فقدوا جوازاتهم الأردنية نتيجة ظروف الهجرة والنزوح فلا يتطلب الأمر منهم الحصول على بطاقة إقامة، ولكنهم بالمقابل لا يستطيعون الحركة خارج سوريا، ولا يستطيعون الدخول إلى سوق العمل بش كل منتظم . ولا توجد قوانين واضحة في التعامل مع هؤلاء، ولكنهم الفئة التي تلاقي معاناة حقيقية من بين الفئات المذكورة آنفاً . وجل الفئة الرابعة أتت إلى سورية من الأردن إثر خروج المقاومة الفلسطينية منها بعد مجازر ايلول في عام 1970 .

توفر الأونروا في سورية الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين ، حيث كانت تنتشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية حتى بداية عام 2012 (118) مدرسة ابتدائية وإعدادية لووكالة الأونروا ، مسجل فيها خلال العام الدراسي 2012-2013 نحو 67 ألف طالب وطالبة ، إضافة لمركز تدريب مهني vtc في منطقة المزرة غرب العاصمة دمشق . وكانت تدير الأونروا 23 مركزاً للرعاية الصحية الأولية ، فضلاً عن خمسة مراكز للتأهيل المجتمعي ، و13 مركزاً لبرامج المرأة . وقد تم إغلاق وتدمير عدد كبير من مدارس الأونروا ومستوصفاتها ، وبشكل خاص في مخيمات اليرموك ، سبينة ، درعا ، والرمل في اللاذقية أثناء الأحداث الأخيرة .

يعتبر الفلسطينيون في سورية لجهة التصنيف القانوني غير سوريين ، على الرغم من أن القانون السوري الخاص بمنح الجنسية وفق شرط أساسي هو الإقامة المتتالية لخمس سنوات في البلد ، إلا أن الموقف السياسي المرتبط بالحفاظ على الهوية الوطنية للفلسطينيين والبعد القومي للقضية ، وخاصة اعتبار القضية الفلسطينية القضية الأولى في الخطاب السياسي الرسمي السوري وفي الأدبيات المختلفة ، الأمر الذي حال دون منح اللاجئين الفلسطينيين في سورية الجنسية السورية رغم إقامتهم لأكثر من ستة عقود خلت .

يتمتع أغلب اللاجئين الفلسطينيين في سورية ، خصوصاً الذين هجروا إبان حرب 1948 ، بأغلب الحقوق من تعليم وصحة وعمل وتنقل ، إلا أن هذه الحقوق منقوصة عن تلك التي يتمتع بها إخوانهم السوريون . فاللاجئون الفلسطينيون ممنوعون من تملك أكثر من منزل (طابو) ، أو تملك أراضي زراعية أو المشاركة بالانتخابات البلدية ، المحافظة ، البرلمانية والرئاسية ، مما يجعلهم يشعرون بكونهم مواطنين من الدرجة الثانية ، كما يواجه الفلسطينيون في سورية مشاكل جمة بالسفر إلى الخارج للدراسة أو للعمل أو للعلاج مما يثير لديهم مشاكل معقدة . فأغلب الدول لا تعترف بوثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في سورية ، وتطالب حاملها بالحصول على جواز سفر فلسطيني ، أو جواز سفر سوري ، مما يحرمهم من السفر ويحرم سورية من دخل إضافي من العملة الأجنبية والذي يمكن توفيره عن طريق الكوادر والعمالة المؤهلة من عملها بالخارج . وتبعاً لذلك تتراجع خيارات اللاجئين ، مقارنة بأقرانهم من السوريين . ويخضع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا لنفس الواجبات التي يخضع لها السوريون أصلاً ، كالخدمة العسكرية ودفع الضرائب .

نتيجة القوانين الناظمة لعمل وحراك اللاجئين الفلسطينيين في سورية ، وكذلك التداخل الاجتماعي الكبير مع الشعب الفلسطيني ، سطع نجم أسماء عديدة من اللاجئين الفلسطينيين في مجال النشاط الاقتصادي في سورية ، وكذلك في مجالات الأدب ، الفن ، المسرح ، الرياضة والتعليم العالي ... والقائمة تطول وتحتاج إلى دراسة خاصة .

على الرغم من حفاظ اللاجئين على هوية اللجوء الواحدة في مختلف التجمعات والمخيمات المنتشرة في المدن السورية ، بيد أنه في التجمع الواحد أخذت تبرز ملامح مجتمعية خاصة مع مرور الزمن ، متأثرة بالملامح المجتمعية للبيئة المحيطة ومدى تفاعل الفلسطينيين معها . ويمكن القول أن لكل مخيم طابعه الاجتماعي الخاص وتساوم عدة عوامل في رسم ملامح هذا الطابع ؛ أهمها مدى تواصله مع البيئة المحيطة سواء عمرانياً أو مجتمعياً . لذلك فإن التفاعل مع الثورة السورية تفاوت من تجمع فلسطيني لآخر بحسب تفاعل البيئة التي يوجد فيها التجمع مع الثورة . فهناك فرق شاسع في التفاعل مع الثورة بين مخيم النيرب الموجود في مدينة حلب والتي تعتبر ذات تفاعل ضعيف نسبياً مع الثورة والبعيد أصلاً عن مركز المدينة (يبعد حوالي 13 كم للجنوب الشرقي) وبين مخيم درعا التي كانت مهد الثورة والذي لا يبعد عن مركز المدينة سوى 300 م ، ناهيك عن حالات التزاوج الك ثيرة بين اللاجئين الفلسطينيين وأهالي درعا . ومن خلال هذه المقاربة يتضح أن الكل الفلسطيني اللاجئ هو متأثر بالثورة وليس المحرك فيها.

يلحظ المتابع لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية اندماجهم بشكل شبه كامل على المستوى الاقتصادي، ولم يكن عدد المتفرغين منهم في إطار الفصائل الفلسطينية كبيراً ، حتى في الأوقات التي كان حضور الفصائل في سورية قوياً؛ أي قبل شهر أيار/ مايو من عام 1983 الذي شهد انقساماً وتشظياً في حركة فتح وتالياً في منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية . كان عدد المتفرغين في الفصائل محدوداً . لكن في مقابل ذلك لم يغترب الفلسطينيون في عيشهم بسورية، فلم يعاملهم السوريون بوصفهم غرباء ، ولكنهم لم يشعروا أيضاً بأنهم سوريون، كانوا حالة من الاندماج والانفصال معاً . الاندماج إلى حد بعيد على المستوى الاقتصادي، ونسبياً على المستوى الاجتماعي، والانفصال على مستوى الحياة السياسية . فلم يتوقف اللاجئون الفلسطينيون في سورية عن المساهمة الفعالة في الحياة السياسية الفلسطينية، وإعادة تكوين الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة، منذ ما قبل ولادة العمل السياسي الفلسطيني في منتصف الستينات، وبهذا شكلت الحياة في سورية نموذجاً مقبولاً لحياة المنفى الفلسطيني، مقارنة بحالات أخرى أكثر تطرفاً في إذلالهم، خصوصاً لبنان . وجدوا حالة احتضان شعبية سورية عالية التضامن، وصلت في الكثير من الحالات إلى الاندماج في الحياة السياسية الفلسطينية . فهناك الكثير من السوريين اختاروا الانضمام إلى الفصائل الفلسطينية، وقدموا حياتهم من أجل فلسطين في صفوفها . كذلك هناك فلسطينيون اختاروا الانخراط في الحياة السياسية السورية وانضموا إلى حزب البعث وحصلوا على امتيازات في هذا الإطار، وهناك من انتمى لأحزاب المعارضة ودفع ثمن ذلك سنوات طويلة من عمره في السجن . وفي الحاليتين لم يكن الانتماء الفلسطيني إلى قوى سورية ظاهرة تهدد العمل السياسي الفلسطيني وفعاليتيه، في الأوساط الفلسطينية، ولا كان الانتماء السوري إلى الفصائل الفلسطينية، يدفع هذه القوى للتدخل في الشأن السوري، رغم التدخل السوري المستمر في الشأن الفلسطيني ومحاولة استمالة بعض القوى الفلسطينية للنظام السوري وتوجهاته . كذلك ما كان العمل السياسي الفلسطيني في صفوف المعارضة السورية . يعطي الفلسطينيون وزناً في تقرير السياسة السورية، التي لا يقرها سوى رجل واحد . هو الرئيس . عانى الفلسطينيون في سوريا ما عانى المواطن السوري، سواء على مستوى الحياة والمتاعب الاقتصادية، أو

على مستوى القبضة الأمنية التي حكمت المجتمع السوري، والتي شملت المخيمات بشكل طبيعي . فالمخيمات في سوريا لم تكن معازل أمنية كما هي المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني ، مثل مخيم عين الحلوة ، التي لا تخضع للأمن اللبناني. في سوريا الموضوع مختلف، كل شيء تحت القبضة الأمنية، وما يخضع السوريون له من تدقيقات أمنية، يخضع الفلسطينيون له بالقدر ذاته . كان عيش الفلسطيني بشروط المواطن السوري يريح الفلسطيني، فلم يكن هناك تمييز ضد الفلسطينيين لأنهم فلسطينيون، كان القمع يشمل الجميع . لم يخالج الفلسطينيين شعورا بالخوف من الاقتلاع في سوريا، كان هناك إحساس بالاطمئنان، رغم تحرك هذا الشعور الى حد ما، كلما تعرض تجمع فلسطيني للتهديد الاقتلاعي : الأردن في أحداث أيلول 1970، وفي لبنان قبل الوجود الفلسطيني المسلح، وما بعد اجتياح الإسرائيلي العام 1982، وفي الكويت بعد الاجتياح العراقي، وفي العراق بعد الاحتلال الأميركي في شهر نيسان من عام 2003 . كان الاستقرار السمة البارزة لحياة الفلسطينيين في سوريا، وكانوا يعتقدون أن مسارا واحدا يمكن ان يجعلهم يغادرون سوريا، وهو مسار العودة إلى فلسطين . فجأة، تبين أن الثابت يمكن أن يصبح متغيراً ، وأن لا أساس حقيقياً له، فلا يمكن لوضع اللاجئين أن يبقى ثابتاً، في الوقت الذي يهتز البلد الذي يقيم فيه. لم يكن من الممكن ان يبقى الوجود الفلسطيني على حاله، في الوقت الذي تشهد سوريا صداما داميا في كل المناطق السورية، بفعل الاحتجاجات التي اجتاحت سوريا، وتم التصدي لها من قبل النظام بوحشية. امتد هذا الصدام من محيط المخيمات والتجمعات الفلسطينية الى قلبها، في تلك اللحظة التي توحدت فيها التجمعات الفلسطينية مع المحيط السوري بالتعرض الى القمع والقصف العنيف من المدافع والطائرات . يكتشف اللاجئ، في حالة التهديد المباشر والداهم، انه لا ينتمي الى المكان المقيم فيه هناك من يفهمه ذلك، وهناك من يُذكره بذلك، ويطلب منه أن لا يتدخل، وأن ليس له الحق في التعبير عن رأيه في قضايا لا تخصه ! عند ذلك يكتشف مرة أخرى هشاشة وجوده في المنفى. وأن الثبات وهم، وأن الاستقرار قناع مزيف لكارثة تنتظر عند أول انعطافة، أو في أول صدام . لذلك، كان الفلسطينيون أول من اتهم من قبل النظام، بأنهم يفتعلون الصراع في سورية، سواء كان ذلك في الجنوب السوري في درعا، أو في الساحل في اللاذقية . بتمزيق المخيمات وتدميرها ديموغرافياً وعمرانيا، فإن الوجود السابق للمخيم، لم يعد موجودا، ولن يعود الى ما كان عليه في المستقبل، كما أن سوريا التي كانت قائمة قبل العام 2011 لم تعد موجودة، ولن تكون في المستقبل.

شكلت المأساة السورية فصلا جديدا من فصول الدراما الفلسطينية ، لكنها هذه المرة مجدولة مع مأساة سورية تستعيد تاريخ التجربة الفلسطينية في الكثير من التفاصيل، ليس أولها التهجير والمذابح، وليس آخرها منافي احتضنتهم، وسرعان ما انقلبت عليهم . إن التاريخ السوري الراهن في جانب من جوانبه تكثيف حدثي وسريع للمأساة الفلسطينية.

ما اختبره الفلسطينيون خلال أكثر من ستة وستين عاماً ، جربه السوريون خلال ثلاث سنوات هي عمر ثورتهم من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية . لقد حصل التآخي بين اللاجئين الفلسطينيين واخية السوري في الدم، في المعتقل، وفي القصف والقنص والبراميل المتفجرة، وصولا إلى الموت جوعا في حصار وحشي يحصد الجميع ويذلهم ؛ والشواهد مازالت حاضرة وقوية في مخيم اليرموك جنوب العاصمة السورية دمشق ، حيث سقط فيه

نتيجة أكثر من سنة من الحصار ابدأ الحصار الفعلي من قبل النظام منذ منتصف تموز يونيو 2013 - والجوع 200 شهيد ، غالبيتهم من الأطفال والشيوخ والنساء .

وقد اعلن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليبوس مؤخرًا خلال زيارته المنطقة "أن الحرب الدائرة في سورية تسببت بتهجير نحو ثلاثة أرباع اللاجئين الفلسطينيين في سورية من مخيماتهم." وأضاف "أن هناك نحو 530 ألف فلسطيني سوري مسجلين في سجلات الوكالة بسوريا"، مشيرًا إلى أن نحو "70% إلى 80% منهم مهجرون الآن، بسبب النزاع في البلاد".

وقد تسببت عمليات القصف الوحشي من قبل النظام على المخيمات منذ صيف عام 2012 وحتى نهاية عام 2014 في توليد حالة نزوح وهجرة جماعية ضمن ظروف معيشية صعبة وقاهرة بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية ، وبات شتاتهم الجديد يتوزع على مختلف المناطق المحيطة أو القريبة من مدينة دمشق داخل مركز المدينة والاحياء القريبة ، مثل المزة الشيخ سعد ، ركن الدين ، قادسيا ، دمر البلد ، صحنايا ، وعلى قوس واسع من الدول والبلدان خارج سورية ، وعلى الأخص منها لبنان، حيث تشير المعطيات إلى أن هناك نحو خمسين ألفًا من فلسطيني سوريا فوق الأرض اللبنانية، فضلاً عن 11000 في الأردن، ونحو 7500 في مصر، وكذا ليبيا والسودان وتركيا . وتعتبر كافة الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين من سورية بان قضيتهم أمنية بامتياز ، ولذلك لم تقم مؤسسات تلك الدول - باستثناء تركيا - بتقديم مساعدات الإغاثة اللازمة أو إيواء اللاجئين الفلسطينيين ، ولم تقم منظمة الانروا هي الأخرى بالدور المطلوب لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين من سورية الى كل من لبنان والأردن ، في حين قامت جمعيات خيرية بتقديم مساعدات للاجئين الفلسطينيين في كافة الدول المضيفة ، لكنها لم ترق إلى حجم المتطلبات ، خاصة وان نصف اللاجئين من الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر . وتبعاً لذلك فلن اللاجئين الفلسطينيين م ن سورية إلى دول الجوار الجغرافي بحاجة ماسة إلى الحماية الرسمية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين .

في جانب الخسائر البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين ، تشير المعطيات إلى استشهاد 2800 لاجئ فلسطيني في سورية منذ بداية الثورة السورية و حتى بداية عام 2015، كما سقط عشرات من الشهداء بين اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من المجازر إلى خارج سورية ، وسجل المرصد الأورومتوسطي رحلات بحرية غرق إبانها عدة زوارق تحمل سوريين وفلسطينيين من سواحل الإسكندرية وليبيا (رحلة الموت) . وقد اقيمت مراسم تأبين بالقرب من ميناء سان ليون جنوبي إيطاليا لعشرات من ضحايا غرق سفينتين يومي الثالث والحادي عشر من أكتوبر/تشرين أول 2013، بينهم نحو 36 من اللاجئين الفلسطينيين . وثمة 3100 معتقل من اللاجئين الفلسطينيين في السجون السورية ، من بينهم سلمى عبد الرزاق ، وهي طالبة جامعية ، سنة خامسة في كلية الهندسة المدنية .

في حقيقة الأمر، إن انعكاسات الأزمة السورية على اللاجئين الفلسطينيين وعلى مخيماتهم ، تجاوزت تأثيرها على أي طرف أو جهة مناطقية في سوريا . فقد كانوا وما زالوا الضحايا المنسيين في مرجل غليان الأزمة

السورية. وقد زاد الوضع سوءاً بالنسبة للاجئين اصطفاف بعض الفصائل الفلسطينية إلى جانب النظام السوري ، وبشكل خاص الجبهة الشعبية القيادة العامة التي يتزعمها احمد جبريل ، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي يتزعمها خالد عبد المجيد ، حركة فتح "الانتفاضة المنشقة عن حركة فتح في أيار عام 1983" ، وكذلك منظمة الصاعقة ، في حين كانت مواقف الفصائل الأخرى ضبابية إلى حد كبير إزاء المحنة السورية ، والمسارات التي مرّ بها اللاجئون الفلسطينيون خلالها ، و رفعت غالبيتهم شعار النأي بالنفس في بداية الثورة السورية . لكن الشعار لم ينجح نتيجة أسباب عديدة ، في المقدمة منها التداخل الاجتماعي الكبير بين مجتمع اللاجئين والشعب السوري

في السادس عشر من كانون الأول /ديسمبر 2012، شن الجيش السوري حملة عسكرية ضد مخيم اليرموك للاجئين إثر دخول قوات المعارضة المسلحة إليه . وقامت طائرة ميغ سورية بقصف مسجد عبد القادر الحسيني في وسط المخيم بعد وقت قصير من دخول المعارضة - حيث لجأ إليه العديد من النازحين السوريين من منطقتي الحجر الاسود والتضامن - مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا في صفوف المدنيين السوريين والفلسطينيين، قدره العاملون في مشفى الباسل المحاذي للجامع بنحو 77 شهيداً .

بعد قصف مخيم خان الشيوخ المستمر الى الغرب من العاصمة السورية دمشق منذ ن هاية عام 2012 ، واحتلال مخيم سبينة الى الجنوب منها ، وقبل ذلك قصف وتدمير قسم كبير من مخيم الرمل في اللاذقية ومخيم درعا ، تكون معظم المخيمات الفلسطينية الـ 12 في سوريا قد تآثرت بالأعمال القتالية التي هجرت نحو 80% ، من أصل 530,000 لاجئ فلسطيني في سورية ، وهم أحفاد لاجئي النكبة قبل أكثر من 66 عاماً. أفادت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن "اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يُقتلون، ويصابون ويُشردون بأعداد أكبر من أي وقت مضى، مع استمرار طغيان النزاع المسلح على مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء البلد. ووفق تقديرات منظمة الأونروا، نزح ما يقرب من 235,000 لاجئ فلسطيني داخل سوريا وفرّ 15% آخرون إلى لبنان والأردن ومصر وتركيا وإلى المهاجر البعيدة ، مثل ألمانيا والسويد ، الأمر الذي يجعلهم لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة.

4 - فشل الحيايد

انقسم موقف الفصائل الفلسطينية منذ بدء الأزمة في سورية بين مؤيد بشكل واضح للنظام السوري، كالجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي بزعامة خالد عبد المجيد ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «فوق سوريا»، ومنظمة الصاعقة التابعة لحزب البعث الاشتراكي ، بينما لم تصدر مواقف واضحة من بقية ال فصائل كحركتي فتح وحماس، وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أعلن في أكثر من مقابلة صحفية وتلفزيونية التزام الحيايد في الأزمة الدائرة في سورية، وأن الفلسطينيين ضيوف في هذه البلد . كما لم تفصح حركة الجهاد الإسلامي عن موقفها إزاء الثورة السورية ، حيث تربطها علاقة وطيدة مع إيران وحزب الله اللبناني.

حاول اللاجئون الفلسطينيون منذ بدء الثورة السورية البقاء على الحياد على الرغم من صعوبة هذا الأمر ؛ وذلك لعدة أسباب أولها الوضع الاجتماعي الفلسطيني في السياق السوري الذي يُعتبر فيه الاندماج بين المجتمعين الفلسطيني والسوري كبيراً . فوفقاً للمحددات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني في سوريا، حصل الفلسطينيون على صفة "بحكم المواطن" التي تعني حصول الفلسطيني على جميع حقوق المواطنة عدا الترشح والانتخاب، والمقصود بذلك أن طبيعة الحياة التي يعيشها الفلسطينيون في سوريا هي انعكاس للوضع الاجتماعي السوري بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويزيد في شدة هذا الاندماج كون مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مختلطة في معظمها، أي يقطنها مواطنون سوريون من معظم الفئات والطوائف السورية، الأمر الذي يجعل عملية التبادل القيمي سهلة ومؤثرة في كلا الجانبين، كما أنه يزيد من قوة الترابط الاجتماعي بين كلا المجتمعين السوري والفلسطيني . ويتصل بهذا البعد الاجتماعي بعد مكاني، فعلى سبيل المثال، يقع مخيم اليرموك، أكبر مخيم فلسطيني في سورية، تماماً بين أحياء القدم والتضامن والحجر الأسود ويلدا في دمشق، وهي جميعها بؤر احتجاجية ساخنة، وبالتالي أماكن توتر أمني، كما أن مخيم العائدين في حمص ملاصق لحيّ بابا عمرو.

أما العامل السياسي فيمكن تقسيمه إلى مستويين : يتعلق الأول منهما بتوزيع القوى السياسية الفلسطينية في سوريا، حيث تُعتبر كل من منظمتي الصاعقة والجبهة الشعبية القيادة العامة من أقوى الفصائل الفلسطينية ؛ وذلك بسبب التقارب الكبير بينهما وبين النظام السوري، فضلاً عن التوجهات السياسية السورية في ما يخص علاقاتها بالفصائل الفلسطينية، والتي منعت وجود مكاتب لبعض هذه الفصائل . وبالتالي، فإن مجال العمل الفصائلي محصور بتلك الفصائل التي يسمح لها النظام بالوجود على أرضيه بما يتوافق ورواه السياسية، والتي لم تخلُ عبر تاريخها من اضطرابات بين بعض الفصائل والنظام السوري، على غرار ما حدث في ثمانينات القرن المنصرم بين حركة "فتح" والنظام في سوريا .

أما المستوى الثاني فيتعلق بالوضع الذاتي الفلسطيني الذي تظهر فيه منظمة التحرير عاجزة عن مواكبة الحاجات السياسية للشعب الفلسطيني، وبالتالي غياب الممثل الشرعي والوحيد عن أن يكون محدداً سياسياً للوجود الفلسطيني في سوريا . ولذا، فإن هذا الوجود يظل محكوماً بالتوجهات السياسية للنظام والحراك السياسي في المجتمع السوري، بعد خروج المنظمة كمحدد أهم في إنتاج الحياة السياسية الفلسطينية للاجئين عامة .

وكانت مجموعة من الشبان الفلسطينيين بعد تشييعهم لشهداء سقطوا أثناء التوجه إلى الجولان في ذكرى النكسة في حزيران 2011 هاجموا مقر الجبهة الشعبية - القيادة العامة والمعروف باسم الخالصة وقاموا بإحراقه ، وسقط عدة شهداء إثر الاشتباك بين الشبان الغاضبين وعناصر القيادة العامة . وكان المشيِّعون قد ردّدوا هتافات هاجموا فيها النظام السوري واعتبروا أن الخروج في يوم النكسة إلى الجولان أريد استغلاله من النظام. ولكون القيادة العامة تتمتع بعلاقات وطيدة مع النظام السوري وتبنت وجهة نظره من الأحداث فإن

هذا الأمر دفع المشيعين للتعبير عن غضبهم بالهجوم على القيادة العامة . أما الجبهة من جهتها فقد حملت في بيان لها " أطرافاً عميلة للعدو الصهيوني في السلطة الفلسطينية المسؤولة عن أعمال التحريض والقتل والتخريب التي ارتكبتها المجموعات والأدوات العميلة التي هاجمت مؤسسة الخالصة " . كما يذكر أنه في تلك الفترة راجت أقوال في الشارع الفلسطيني في سوريا تتحدث عن مشاركة عناصر من القيادة العامة بقمع المتظاهرين السوريين وسقوط عشرة قتلى على الأقل في كل من الحجر الاسوة القريب من مخيم اليرموك ، ومدينة دوما أكبر مدينة في الريف الدمشقي .

بهذا يمكن القول بان اللاجئين الفلسطينيين عبروا عن رفضهم لأن يكونوا أداة لإخماد الثورة السورية خلال عدة مظاهرات جالت مخيم اليرموك وخاصة في شارع لويبة وسط المخيم وشارع اليرموك في غربه ، كما رفض اللاجئون أن تكون بعض الفصائل المؤيدة للنظام كالجبهة الشعبية القيادة العامة ممثلاً للفلسطينيين في سورية. ومن جهة أخرى، لم تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية بما من شأنه تدارك زج المخيمات واللاجئين الفلسطينيين في المحنة السورية ، كما لم تتخذ الفصائل الفلسطينية الأخرى كالجبهة الديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي موقفاً تتحمل فيه المسؤولية عن المخيمات وحماية اللاجئين الفلسطينيين فيها.

بعد حادثة الخالصة، جاء اقتحام الجيش السوري وقصفه مخيم الرمل الجنوبي في اللاذقية، ليشكل سبباً بارزاً لحراك فلسطيني في الشارع السوري، ول يظهر الانقسام الذي يشهده الشارع الفلسطيني . ففي أواسط آب/أغسطس، وبعد ورود أنباء اقتحام مخيم الرمل، خرجت تظاهرة من جامع عبد القادر الحسيني في مخيم اليرموك، ضمت مئات من الشبان الفلسطينيين الذين هتفوا لمخيم الرمل ولوحدة الدم الفل سطيني والسوري . وكانت هذه أول تظاهرة تعبر بشكل جلي عن تأييد شعبي للثورة السورية ضد النظام.

بعد هذه التظاهرة أصبح الفرز داخل المخيمات الفلسطينية جلياً وواضحاً . فالموقف الشعبي ميال إلى تأييد الثورة، وخصوصاً لدى فئة الشباب - حيث كان شباب المخيم من اوائل من قام باستقبال النازحين السوريين من منطقتي الحجر الاسود والتضامن وتأمين الإغاثة لهم وقبل ذلك ايوانهم في بعض المنازل والنسبة الكبرى في مدارس الاونروا في المخيم - ، أما الفصائل الفلسطينية فمنها من أيد النظام في سوريا بشدة، بل وأبدى استعداداً لدعمه ميدانياً، وأمنها من التزم الصمت إزاء الأحداث، بينما لم يصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية سوى بيان تلاه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه لوسائل الإعلام إذ قال معلقاً على قصف مخيم الرمل : " هذه جريمة ضد الإنسانية ونحن في ذات الوقت نشاطر الشعب السوري ذات الأهداف .. ذات الرغبة في الوصول إلى الكرامة والحرية " . ونتيجة وضوح المزاج الشعبي الفلسطيني المتمثل بالانحياز إلى جانب حق الشعب السوري في الحرية والعدالة ، بدأت حملة من الاعتقالات طالت عشرات الشبان الفلسطينيين في داخل المخيمات وخارجها ، وتم قتل العديد منهم ، كما تمت ملاحقة ممنهجة للناشطين الفلسطينيين في التنسيقيات السورية وفي عمليات الإغاثة للسوريين والفلسطينيين سواء في داخل المخيمات او خارجها، وهذا مايفسر أن نسبة الشباب من الشهداء تصل الى 90 % وكذلك المعتقلين .

5 - ماذا عن مستقبل اللاجئين؟

سيكون وضع الفصائل الفلسطينية مختلفاً بالتأكيد . فتغيير النظام الحالي سيعني بالتأكيد خسارة القوى المحسوبة على النظام كمنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية – القيادة العامة للامتيازات التي كانت تتمتع بها ، فيما سيكون وضع حركة حماس وبقية الفصائل مرهون بكيفية حدوث ال تغيير و القوى التي ستقوده. وستحتاج حركة حماس لوقت طويل لتستعيد وضعها في سوريا إن استطاعت استعادته . وعلى الجانب الآخر في حال بقاء النظام في الحكم ، ستتغير معاملة اللاجئين الفلسطينيين نظراً لانخراط الآلاف منهم في الحراك الثوري السوري، خاصةً أن اللاجئين في سوريا (كما في بقية ميادين اللجوء) لا توجد لهم مرجعية فلسطينية تشكل غطاء لهم ، وبالتالي فأوضاعهم مرهونة بموقف الحكومات منهم . أما على الصعيد الفصائلي فستلقى الفصائل المحسوبة على النظام السوري دعماً أكبر من قبله . أما حركة حماس التي كان موقفها غير منسجم مع موقف النظام فوضعها سيكون مرهوناً بالمعادلة التي سيرسو عليها النظام . وهنا تجدر الإشارة أن خروج الحركة من دمشق فوت على النظام فرصة المفاوضات على ورقة الحركة . لكن بالتأكيد فإن منبر دمشق لن يعود كما سبق بالنسبة للحركة بقي النظام السوري أم زال . أما بالنسبة لبقية الفصائل فلن يكون هناك تغيير كبير في حالة زوال النظام أم بقاءه ، كونها لا تتمتع بثقل سياسي كبير ويقتصر وجودها على وجود محلي وليس قيادة التنظيم كما هو حال حماس والجهاد، بل يقتصر وجودها على وجود محلي .

على أية حال، فإن موقف الطبقة السياسية الفلسطينية، في 'المنظمة' و'السلطة' وسائر الفصائل ، من الثورة السورية ومن وضع اللاجئين ومستقبلهم في سورية ، هو تحصيل حاصل . ذلك بسبب ترهل الحركة الوطنية الفلسطينية، وتآكل دورها، واستهلاك مكائنها . فهذه لم تعد تلك التي كانت في الستينات والسبعينات والثمانينات مثلاً . فلقد تح ولت هذه الحركة من كونها حركة تحرر إلى سلطة، تحت الاحتلال.

المشكلة أن هذه الطبقة السياسية تنكّرت، أيضاً، لعذابات اللاجئين الفلسطينيين في سورية ، ولم تُبدِ التعاطف معهم إلى الدرجة المناسبة، ولا ساعدتهم ، لا داخل سورية ولا مع البلدان المجاورة التي نزحوا إليها بسبب الأحداث . بالنتيجة فإن عدم رؤية ما يجري للسوريين في سوريا هو الذي حكم موقف هذه الطبقة مما يجري للفلسطينيين فيها أيضاً . كذلك، يمكن تفسير الأمر بضياع قوى اليسار، التي باتت تفتقد لملامحها المتميزة، ولهويتها الفكرية والسياسية، فهذه القوى لم يعد لها قضية، ولذلك فهي تعيش على عقلية المؤامرة، والدور الإقليمي لسورية، وتنسى أن ثمة نظاماً استبدادياً ووراثياً، وأن ثمة شعباً في سورية . أخيراً، يمكن تفسير ذلك بما يسمى فوبيا التيارات الإسلامية، وعقدة الصراع بين حركتي فتح وحماس. فهذه المسألة، أيضاً، لعبت دوراً مهماً

في الموقف السلبي للطبقة السياسية الفلسطينية من الثورة السورية، ولا سيما مع المبالغات الرانجة بشأن صعود دور الجماعات الإسلامية المسلحة فيها.

ويبقى القول انه رغم تخوف اللاجئين الفلسطينيين في سورية من مستقبل غامض ينتظرهم، في ظل غياب مرجعية فلسطينية حقيقية لهم ، هناك وعي سياسي ومجتمعي اخذ بالصعود في أوساط الشعب السوري، يشي بان وحدة دم قد ترسخت بين الشعبين خلال مسارات الثورة السورية ، وقد رفعت اكثر من يافطة في مدن سورية في درعا وادلب وحمص تؤكد ذلك ، ناهيك عن وقفات ا لتضامن من قبل السوريين مع الشعب المحاصر في مخيم اليرموك . لكن من حق اللاجئين الفلسطينيين ان يتسائلوا عن مستقبل وجودهم في سورية ، خاصة في ظل حملات مكثفة على المخيمات من اجل دفع اللاجئين للهجرة الى المنافي القريبة والبعيدة بغية اسقاط حق العودة من ذاكرتهم.

6 - استخلاصات

من خلال ما اتى في فصول الدراسة يمكن تسجيل الاستخلاصات التالية :

أ - قدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا في عام 2014 بنحو 530 ألف لاجئ فلسطيني . وتشير المعطيات ، إلى تركيز 67 في المئة من إجمالي مجموع اللاجئين في العاصمة السورية دمشق.

ب - موجات اللجوء والنزوح كانت خلال اعوام ، 1948، 1956، 1967، 1970. ولكل فئة من فئات اللجوء وضع قانوني ، بيد ان لاجئي العام 1948 الاوفر حظاً من حيث الواجبات والحقوق .

ت - سطع نجم أسماء عديدة من اللاجئين الفلسطينيين في مجال النشاط الاقتصادي في سورية ، وكذلك في مجالات الأدب، الفن، المسرح، الرياضة والتعليم العالي ، نتيجة القوانين الناظمة ، والحاضنة الاجتماعية السورية التي كانت جيدة بالنسبة للاجئين بشكل عام .

ث - تفاوت التفاعل مع الثورة السورية بين تجمع فلسطيني وآخر بحسب تفاعل البيئة التي يوجد فيها التجمع مع الثورة . فهناك فوق شاسع في التفاعل مع الثورة بين مخيم النيرب الموجود في مدينة حلب التي تعتبر ذات تفاعل ضعيف نسبياً مع الثورة والبعيد أصلاً عن مركز المدينة (يبعد حوالي 13 كم للجنوب الشرقي) وبين مخيم درعا التي كانت مهد الثورة والذي لايبعد عن مركز المدينة سوى 300 متر .

ج - من اهم تداعيات الثورة السورية على اللاجئين الفلسطينيين استشهد 2800 لاجئ فلسطيني في سورية منذ بداية الثورة السورية وحتى بداية عام 2015، فضلاً عن 3100 معتقل، وزج 8 مخيمات من أصل 12 في المعارك المحتمة بين النظام وقوات المعارضة .

ح - ثمة انقسام بين الفصائل الفلس طينية إزاء الموقف من الثورة السورية ، فكانت الجبهة الشعبية القيادة العامة من أشد الموالين لتوجهات النظام ، في حين كانت حركة حماس على النقيض من ذلك ، فانهزت الى جانب الثورة السورية ، في حين رفعت حركة فتح شعار الناي بالنفس ، وكانت

مواقف الفصائل الاخرى ضبابية ، ولهذا غاب اي ممثل حقيقي للاجئين الفلسطينيين خلال الثورة السورية .

- خ - تعتبر الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين من سورية الهاربين من جحيم المجازر ، ونقصد هنا مصر والاردن ولبنان والعراق، بان قضية اللاجئين قضية امنية بامتياز ، ولذلك غاب بشكل كامل اي دور لمؤسسات تلك الدول لجهة ايواء او اغائة اللاجئين ، باستثناء تركيا .
- د - وتبعاً لذلك هناك تخوف كبير من قبل اللاجئين الفلسطينيين - حيث بات نحو 80% منهم في حالة نزوح داخلي في سورية ، او لجوء متجدد خارجها - حول مستقبلهم في سورية في وقت تشدد فيه عمليات الحصار والملاحقة والاعتقال للشباب الفلسطيني في سوريا على مدار الساعة .

مركز تطوير للدراسات الاستراتيجية

2015